

دور القيم والأعراف الاجتماعية في الضبط الاجتماعي (دراسة ميدانية للريف الشمالي لولاية متمة)

المعز أبكر أحمد عبد الله*، أحمد ادريس أحمد محمد**

**جامعة شندي – كلية الدراسات التنموية

المستخلص

تركز الدراسة (دور القيم والأعراف في الضبط الاجتماعي) بشكل أساسي على دراسة وتشخيص دور القيم والأعراف الاجتماعية في عملية الضبط الاجتماعي في إطار المجتمع المحلي في الريف الشمالي لولاية متمة بولاية نهر النيل السودان. وتكمن أهمية الدراسة في كون موضوع الضبط الاجتماعي يعد من أهم الموضوعات المرتبطة بعلم الاجتماع. وتهدف الدراسة للتعرف على مدى فاعلية دور القيم والأعراف في تحقيق الضبط الاجتماعي الذاتي للمجتمع في (الريف الشمالي) والتعرف على اتجاهات المجتمع المحلي تجاه هذه الوسائل ومدى تمسكه بها في تنظيم المعاملات والعلاقات بين الأفراد والجماعات. لقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من (٢٧٥) مفردة تمثل مكونات المجتمع المحلي واستخدمت الدراسة أداة الاستبيان لجمع البيانات والمعلومات واعتمدت على بعض الفرضيات المرتبطة بمشكلة الدراسة وقد توصلت إلى عدد من النتائج ومن أهمها: لا يزال المجتمع المحلي بالريف الشمالي محافظاً على عاداته وتقاليده. يتمسك أبناء المجتمع المحلي بالقيم الايجابية الأصلية أثناء تفاعلهم وفي علاقاتهم ومعاملاتهم. و لا يزال العرف السائد قوي ومسيطر على الناس في علاقاتهم ومعاملاتهم مع بعضهم البعض. وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات ومن أهمها: ضرورة المحافظة على العادات الأصلية للمجتمع بالريف الشمالي وإنشاء مراكز متخصص بجمع وتدوين التراث الثقافي والمحافظة عليه. وضرورة تعميق القيم الايجابية الأصلية ومحاربة القيم السلبية بإتباع الأساليب المناسبة لصيانة المجتمع من مخاطر الجريمة والسلوك الانحرافي مستقبلاً.

الكلمات المفتاحية: القيم، الأعراف، الأعراف الاجتماعية، الضبط الاجتماعي، المتمة

Abstract

The study, tagged with (the role of values and norms in social control), focuses mainly on studying and diagnosing the role of social norms and values in the context of the local community in the northern countryside of Al-Matama locality in River nail state, Sudan. The importance of the study lies in the fact that the subject of social control is one of the most important distinguishing features of sociology This study was found on a community area of (275). Its customs and traditions. And the relationships of the local community with the inherent positive values during their interaction and with them and their transactions. Culture and its preservation. Deepening the original positive values and fighting positive values.

Keywords: values, norms, social norms, social control, complement

مقدمة الدراسة

لقد نال موضوع "الضبط الاجتماعي" اهتمام الكثير من علماء الاجتماع منذ أن ذكر (هيربرت سبنسر) هذا المصطلح في كتابه " مبادئ الاجتماع " في معرض شرح نظريته عن الحكومة الطقسية التي أعتبرها أقدم شكل للحكومة ، ومع ذلك فقد أكد سبنسر على أهمية النظم الطقسية والدينية كوسائل للضبط الاجتماعي ؛ لأنها في نظره منظمه للسلوك البشري عن طريق الكف من ناحية والتوجيه من ناحية أخرى (الساعتي : ١٩٦٨ ، ٥) .

وفي مقدمة من أكدوا على أهمية وضرورة الضبط الاجتماعي ، عالم الاجتماع " ابن خلدون " فقد أشار إلى أن العمران البشري لا بد له من سياسة ينتظم بها أمره ، وأن المجتمع لا يكون صالحاً إلا إذا كان هناك وازع (أي ضبط اجتماعي) يحافظ على كيانه ، ويلجأ إليه إذا ما حدث أي اضطراب يهدد سلامة هذا المجتمع ، ولا يتم هذا الضبط إلا من خلال مؤسسات تربوية تقوم عليه (ابن خلدون : ٢٠٠٥ ، ١١١) .

ولا شك أن كافة المجتمعات تسعى جاهدة إلى غرس القيم والأعراف في نفوس النشء وذلك نظراً لما تشكله القيم والأعراف من أهمية خاصة في دفع عملية التقدم الحضاري ، وتسهم القيم والأعراف بدرجة كبيرة في العمل على صيانة المجتمع . وقد أكدت العديد من الدراسات أن القيم والأعراف تعمل على ترابط المجتمعات حيث يعملان على إثراء الفرد وتكيفه مع مجتمعه .

مشكلة الدراسة :

أن نمط الحياة الاجتماعية أصبح يهدد مكونات البناء الاجتماعي في الآونة الأخيرة . وضعفت العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات وسيطرة الفردية وتدهور النظام العائلي ، وبالتالي لم تعد للقيم والمعايير والأعراف والتقاليد والدين أثر واضح في عملية الضبط الاجتماعي .

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي :

(ما هو دور القيم والأعراف في تحقيق عملية الضبط الاجتماعي بمجتمع الدراسة)

أهمية الدراسة :

يعتبر القيم والأعراف الاجتماعية من المعايير الهامة التي تسهم بدرجة كبيرة في تقويم وبناء شخصية الفرد وتعريفهم الطريق القويم ، وتكمن أهمية دراسة دور القيم والأعراف الاجتماعية في الضبط الاجتماعي إلى عدة اعتبارات منها :

أولاً: الأهمية العلمية :

- يستفاد منها من خلال ما ستوفره من معلومات عن القيم والأعراف الاجتماعية .

- يمكن الخروج بتوصيات من شأنها الوقوف على المعوقات التي تحد من فاعلية دور القيم والأعراف في الضبط الاجتماعي .

- تمثل إضافة لإثراء التراث العلمي .

الأهمية العملية :

- من خلال تطبيق نتائج الدراسة في علاج الحالات المشابهة والمتعلقة بهذه الدراسة .
- يمكن أن تسهم هذه الدراسة في توجيه أنظار المجتمع المحلي حول أهمية القيم والأعراف الاجتماعية وذلك للعمل في غرسها في نفوس الأبناء .

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة للتحقق من

الآتي :

١. التعرف على مدى فاعلية ودور وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية التلقائية وبخاصة القيم والأعراف في تحقيق الضبط الاجتماعي الذاتي للمجتمع .
٢. التعرف على اتجاهات المجتمع المحلي تجاه هذه الوسائل ومدى تمسكه بها في تنظيم المعاملات والعلاقات بين الأفراد والجماعات .
٣. التعرف على العوامل التي أدت إلى إضعاف القيم والأعراف في عملية الضبط الاجتماعي .

فروض الدراسة :

١. يتمسك المجتمع المحلي بالقيم الإيجابية أثناء تفاعلهم وعلاقاتهم ومعاملاتهم ؟
٢. يفضل المجتمع المحلي الاحتكام للعرف السائد في تسوية النزاعات والخلافات فيما بينهم ؟
٣. هنالك معوقات تحد من فاعلية القيم والأعراف في عملية الضبط الاجتماعي ؟

المبحث الأول مفاهيم الدراسة

١-١ مفهوم الدور :

يعد الدور من أكثر المفاهيم غموضاً وإبهاماً في العلوم الاجتماعية بسبب تداخله مع غيره من المفاهيم ، فهو يستخدم في علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي والانثروبولوجيا ، لذلك فإن تحديد معنى الدور يكتسب أهمية قصوى في دراسة وتحليل البناء الاجتماعي .

الدور هو الجانب الديناميكي للمركز الذي يلتزم الفرد بتأديته كي يكون عمله سليماً في مركزه ، وعرف الدور على أنه سلسلة استجابات شرطية متوافقة داخليا لأحد أطراف الموقف الاجتماعي (الغربي : ٢٠١٠م ، ٢٢) .

الدور هو مجموعة من السلوكيات والقواعد التي ترتبط بوضع معين وهو بهذا يقوم به فرد داخل إطار معين ، وهو حالة توضع فيها الحقوق والواجبات المرتبطة بمنصب معين في وضع التنفيذ ، وذلك في إطار التفاعل بين مُشكل الدور وشاغل الدور والفعل الذي يقوم (ربيع : ١٩٩٠م ، ١٨) .

وهناك بعض العلماء ينظرون إلى الدور من زاوية أخرى فيعتقدون بأنه ذلك النمط المتكرر من الأفعال المكتسبة التي يؤديها شخص معين في موقف تفاعلي .

نستخلص من التعريفات السابقة أن الدور هو نمط السلوك المتوقع من شخص يشغل مكانة اجتماعية أو مركز اجتماعي في مجتمع معين .

١-٢ مفهوم القيم الاجتماعية :

القيم هي اتجاه يرتبط ببعض الانفعالات الموجبة أو السالبة ، فهي اتجاهات نحو إدراك الأهداف الجماعية ، فهي تحدد الأهداف والأدوار وتضفي على النظام الاجتماعي صفة البقاء والاستقرار .

عرفها بعض المفكرين على أنها المرغوب أو غير المرغوب فيه ، أما القيم الاجتماعية فأصحاب هذه القيم هم الذين يحبون الناس ويميلون إلى مجالستهم ومساعدتهم في حل مشاكلهم ، فهم ليسوا أنانيين أو انفعاليين بل يتسم سلوكهم بالمرونة والحب تجاه الآخرين (الحمادي : ١٩٩٩م ، ٧) .

يرى وليم توماس زنايكي أن القيم هي أي شئ يحمل معنى لأعضاء جماعة ما بحيث يصبح هذا المعنى موضوعاً ودافعاً يوجه نشاط هؤلاء الأعضاء ، ويرى بير أن القيم هي " الاهتمامات والتفضيلات المرغوب فيها والواجبات والالتزامات الأخلاقية (عارف : ١٩٨١م ، ٧٤) . والقيم هنا ليست خاصة في الشئ ذاته بل هي علاقة بهدف أو بغرض ما في الحياة الإنسانية ، والمجتمع يلعب دوراً هاماً في تشكيل رغبات واهتمامات الفرد عن طريق التنشئة الاجتماعية والتفاعل والاتصال الجماعي .

ويرى " عمر " أن أهمية القيم تظهر في تنظيم المجتمع من خلال تنسيق سلوك الأفراد اليومي حسب مقتضيات مصلحة المجتمع الذين يعيشون فيه ، فضلاً عن كونها تقوم بخدمة النظام الاجتماعي واستقراره في الحياة الاجتماعية ومنع زلزلتها (عمر : ١٩٩٧م ، ١٩) .

هي مجموعة من الأحكام المكتسبة من الظروف الاجتماعية يتشربها الفرد ويحكم بها (أبو النور وآخرون : ١٤٣٤هـ ، ٨٢)

من خلال التعريفات السابقة نجد أن القيم هي معايير ومقاييس يستخدمها الناس لتنظيم وترتيب رغباتهم المتنوعة وهي تعمل على ضبط سلوك الأفراد وتفاعلهم مع بعضهم البعض ، وتسهم في توطيد دعائم المجتمع حيث أنها تمثل المعايير الأخلاقية التي تسهم في بناء المجتمع وتنظيمه وفي نفس الوقت فهي تعتبر الإطار العام لأخلاقيات المجتمع ، كما تعتمد القيم بدرجة كبيرة على الاتجاهات ، فإن تفعيل دور القيم أو محاولة غرس قيمة معينة لدى الأفراد فلا بد من تدعيمها باتجاهات توازر هذه القيمة .

١-٢-١ وظائف القيم الاجتماعية :

ويمكن حصر وظائف القيم في الآتي :

١. القيم هي المدعمة للأنظمة الاجتماعية وهي التي تحافظ على البناء الاجتماعي وذلك من خلال

ما تحث عليه من تماسك وانتظام داخل الإطار الاجتماعي .

٢. القيم تستمر خلال التاريخ ومن ثم تعمل وتحافظ على هوية المجتمع .

٣. تساعد في تقديم الحكم على أفعالنا وأفعال الآخرين ، كما أنها عملية وسيطة للمقارنة فهي تستخدم كمستويات لتقييم في ما إذا كنا على حق وذو كفاية مثل الآخرين .

٤. القيم رموز أو صور المجتمع في عقول الأفراد فهي توجه السلوك بطرق مختلفة حيث توجهنا إلى أخذ مواقف معينة من القضايا الاجتماعية (دسوقي : ٢٠٠٠م ، ١١١) .

١-٢-٢ خصائص القيم الاجتماعية :

١. القيم معرفة أخلاقية تعبر عن فكرة مثالية .
٢. أنها معرفة فلسفية وتتبع من الطبيعة الفلسفية لظاهرة القيم من طبيعتها على أنها تصور .
٣. إن القيم تعبر عن خصائص حضارية ففي كل فترة زمنية هناك تصور كامل للقيم ولما هو مقبول وما هو مرفوض وهي تتضمن خصائص حضارية تنبع من الحضارة التي تعيش فيها .
٤. إن القيم معرفة مصبوغة بصبغة العمومية فهي عامة تشمل فئات كثيرة من المجتمع (التابعي : ١٩٩٩م ، ١١٩) .

١-٢-٣ أوجه القيم :

للقيم أوجه متنوعة تتعدد بقدر ما تتعدد المجالات التي تنطلق منها ، فهي في الدين ، في الأخلاق ، في الجمال ، وفي كل ما يتعلق بأمور الحياة من اجتماعية واقتصادية وسياسية وتربوية وغيرها ، ويبدو الإنسان في هذه القيم فرداً في أسرة ومواطناً في أمة وعضواً في مجتمع إنساني يرتبط كماله بكامل المجموع الذي ينتمي إليه مع احتفاظه بفرديته واستقلال شخصيته (سفيان : ١٩٩٠ ، ١٤) .

١-٢-٤ دور القيم الاجتماعية في المجتمع :

القيم الاجتماعية تتجلى في محبة الناس والتعاطف معهم والإنسان الاجتماعي يرى في الحب الوسيلة الوحيدة الملائمة للروابط المتعددة بين الناس ، كما أن الحب والكره هما محركا الحياة الإنسانية وبين قطبيها تتأرجح الحياة إيجاباً وسلباً . فإذا تغلب الحب على الكره استمرت الحياة في تألقها وعطائها . وإذا تغلب الكره كان تعسرها وركودها . وهذا وذلك لهما علاقة بالقيم السلبية والإيجابية ، ففي الحالة التي يتغلب الحب فيها تكون الأعمال البناءة في الحياة وحيث يتغلب الكره يكون الزهد في العمل . وإذا حصل العمل كان تهديمي بيد أن الحب ليس قيمة كما يرى بعضهم ، وإنما جعلها تتجاوز القيمة . فهي العاطفة التي تسير القيم تحت لوائها ، ولذلك يعتبر الحب واهب القيم الدائم (هلال : ٢٠٠١ ، ٥٥) .

تلعب القيم الاجتماعية دوراً مهماً في الضبط الاجتماعي وذلك لأن صفة الجبرية وإلا لزام والتي تشكل ضغط على الفرد لإجباره على الامتثال للقيم

١-٣ مفهوم العرف :

يعتبر العرف الوجه التقني للتقاليد والعادات الجمعية وآداب السلوك العامة ، كما أنه يرتبط ارتباطاً كلياً بالنواحي الدينية والطقوس السحرية والمبادئ الخلقية ومن غير اليسير تمييز أو فصل هذه العناصر بعضها عن الأخر في المجتمعات والجماعات التي تأخذ العرف كوسيلة فذة للضبط الاجتماعي ، باعتبار

أنه يمثل مجموعة القواعد التي درج الناس على الأخذ بها جيلاً بعد جيل والتي يشعرون بضرورة احترامها خشية الجزاء الديني أو الاجتماعي الذين يتعرضون له عند مخالفتها أو الخروج عليها ، وقد هذا الجزاء إلى حد تضحية الجماعة بالفرد الذي يخرج عن عرفها .

والعرف عموماً عبارة عن قواعد للسلوك تستند إلى قبول عام ويعتبر سلطة من سلطات المجتمع ، ويشتمل على المعتقدات التي تسري بين الناس ، وخاصة في المجتمعات البدائية ، ويشعرون أن هذه المعتقدات ملزمة لهم وتضغط عليهم ، وهذه المعتقدات تستمد قوتها من فكرة الجماعة وعقائدها ولا يستطيعون الخروج عليها ، وعلى ما ترسمه لهم إلا في أضيق الحدود ، كما لا يستطيعون أن يعزلوا أنفسهم عن الأخذ بها أو التفكير في ضوء ما توصي به ، لهذا يكون معظم الأفراد منساقين وفقاً لمقتضيات هذا العرف ، ومن يحاول أن يتصدى لما يفرضه من مظاهر السلوك أو المعتقدات أو الآراء يقابل من الجماعة بقوة تتناسب مع قوة العقيدة التي خرج عليها ومبلغ تأثيرها في ضمير الجماعة (الخشاب : ١٩٨١ ، ٢١٠ م) .

وهناك اتفاق بين علماء الاجتماع الذين اهتموا بدراسة العرف على أنه اصطلاح يطلق على العادات التي تمتاز بارتقائها في درجة إجبارها وإلزامها وضرورتها لتحقيق رفاهية المجتمع والمحافظة على كيانه (دياب : ١٩٦٦ ، ١٨٧) . ويعتبر العرف من الناحية الوظيفية بأنه ذلك المركب الثقافي الاجتماعي الذي امتزجت فيه منذ البداية عناصر وسمات الدين والأخلاق والقانون ، هذا ويشمل العرف الحكم والأمثال التي تتردد على ألسنة الناس والتي يدعمون بها أفعالهم المشترك ، ومنها أيضاً القصص الأدبية ذات المغزى الأخلاقي والأساطير المقدسة ذات الطابع الديني ، كما يشمل العرف الأغاني بأشكالها المختلفة حسبما يرى راد كليف بروان (الخشاب : ١٩٦٨ ، ٦٢) .

فالعرف إذن هو نوع من القواعد التنظيمية التقليدية ، يشبه التقاليد من ناحية أنه تقليدي وعريق ومتوارث وملزم ، إلا أنه يختلف عنها في درجة إلزامه وانتشاره وشموله وعموميته ، فالتقاليد عادات تهم جماعة أو فئة أو طبقة ، فهي عادات ضيقة النطاق في انتشارها ، بينما العرف يعمل على رعاية مصالح الجماعة كلها ويعمل على استقرار المجتمع وتنظيمه لذا كان في شموله وعموميته أقرب إلى القانون (دياب : ١٩٦٦ ، ١٩) بل هو يشكل قانون الجماعة غير المكتوب فهو يقوم مقام القانون الوضعي في الجماعات المختلفة والقطاعات البدوية ، كما أنه لا يزال مأخوذاً به في كثير من الجوانب التنظيمية في البيئات الريفية التي تعتمد على السنن غير المكتوبة (أبوطالب : ب.ت ، ٦٣) . حيث يقوم بوظيفة الضبط الاجتماعي ويتولاها زعيم العشيرة أو القبيلة باعتباره زعيماً دينياً وتشريعياً وسياسياً في آن واحد .

ولما اقتضى الأمر مبدأ تقسيم العمل الاجتماعي وتوزيع السلطة اختصت طائفة رجال الدين والكهنة بإصدار الحكم الضابط من خلال استلهاهم هذه الأعراف وما يحيط بها من أفكار ومعتقدات وضوابط خلقية وإن كان ينسب تلك الأحكام إلى الإلهة ، وبتطور الجماعات الإنسانية نحو الأخذ بالنزعة العلمانية والتحرر من الميثولوجي والنثولوجي أصبحت القواعد العرفية لا تستند إلى الأحكام الإلهية بقدر استنادها

على القواعد والتقاليد التي سارت عليها المجتمعات وأصبحت تستمد من قوة الرأي العام ورضاء الناس عنها ورسوخها في نفوسهم قوتها كأعراف جارية ، بحيث أضحى مصدر الإلزام في هذه القواعد العرفية يرجع إلى أنهم هم الذين أوجدوه وارتضوه في معاملاتهم وألزموا أنفسهم به .
وعليه تختلف القواعد والتقاليد العرفية عن التقاليد الدينية في أن مصدر الإلزام في التقاليد الدينية هو رضاء الإلهة عنها في حين أن مصدر الإلزام في القواعد العرفية هو يعود إلى رضاء الناس عنها بعد أن درجوا عليها طويلاً (أبو طالب : ب.ت ، ٦٧) .وعليه أصبحت نتاجاً فكرياً من صنع البشر ، وتعمل على تأمين احتياجاتهم ، وتنظيم علاقاتهم الاجتماعية وأدى هذا التطور إلى تطوير العرف التقليدي وانتقاله من التداول الشفوي إلى القانون الوضعي المكتوب . فبمجرد اكتشاف الكتابة وتداولها بدأت المجتمعات بتدوين قواعد العرفية ، وبذا بدأت المرحلة التقنية لهذه الأعراف ، ومن ثم أصبح العرف مصدراً هاماً من مصادر التشريع في الفكر الغربي ، ومكون أساسي من مكونات القانون الوضعي في المجتمعات الحديثة .

١-٣-٢ خصائص العرف :

للعرف مجموعة من الخصائص أهمها :

١- العرف ينشأ تلقائياً :

ان العرف يتمثل في اطراد سلوك الناس على نحو معين بالنسبة لمسألة معينة فالترام الناس بهذا السلوك لا يستند إلى أمر تصدره السلطة العليا وتفرض على الناس احترامه قهراً وإنما مرجعه إلى قبول الناس هذا السلوك واستحسانهم إياه والمفروض في العرف هو تعبير تلقائي عن رغبات الناس أن يكون محققاً لمصالحهم على عكس التشريع الذي تفرضه سلطة عليا وتلزم المخاطبين به على إتباعه رغماً عن إرادتهم وإلا تعرضوا للجزاء (محمد .٢٠١٠ .٤٧٥) .

٢- العرف يسد نقص التشريع :

لا يمكن للمشرع أن يلاحق بالتنظيم كل الروابط الاجتماعية التي في حاجة إلى التنظيم ، فهذه الروابط على درجة كبيرة من التنوع والتشعب ، وليس من السهل للمشرع أن يتابع تفصيلات هذه الروابط بالتنظيم وقد يستعصى بعضها على مثل هذا التنظيم التشريعي ، وأما عجز التشريع عن تنظيم الروابط الاجتماعية بكل تفصيلاتها لم يكن من الاعتماد على العرف في سد هذا النقص ولعل قدرة العرف على خلق القواعد القانونية اللازمة لتنظيم الروابط الاجتماعية التي يعجز المشرع عن تنظيمها .

٣- يلائم أو يوافق حاجات الجماعة :

لأنه ينشأ باعتياد الناس عليه ، فيأتي على قدر متطلبات المجتمع باعتباره ينبثق من هذه المتطلبات ، فبظهور متطلبات جديدة تنشأ أعراف جديدة تزول بزوال هذه المتطلبات .

٤- العرف قابل للتطور :

وفقاً لتطور الظروف الاجتماعية والاقتصادية فهو يتطور بتطور المجتمع ويزول إذا زالت الحاجة التي أدت إلى ظهوره .

٥-العرف يوافق إرادة الجماعة :

العرف ينشأ ضمير الجماعة فهو قانون أكثر شعبية من التشريع لان مصدره الشعب بينما التشريع يصدر من السلطة فيوافق إرادتها فقط(المحامي .arb.comhttp//law .arb.com٢٠٢٢ م) .

١-٣-٣ الوظائف التي يؤديها العرف في المجتمع :

أن للعرف أثر وقوة قاهرة ولهذا فان العرف يعمل دائماً على الحد من حرية الفرد لكي يندمج مع المجموعة وهي التي تؤدي إلى تطوير الشخصية أو تأنيبها على أعمالها منذ الطفولة حتى السن المتقدمة .

يوضح لنا العالمان (ماكيفر وشارلزيج) أن الوظائف العامة التي يؤديها العرف والتي يسميها العالمان (الآداب العامة) والحياة الاجتماعية ، أن الآداب العامة تحدد كثيراً من سلوك الفرد وأنها الجهاز الأمر والنهي في المجتمعات ومهمته الضغط على كل عضو في المجتمع ووظيفة الآداب العامة ستعين بصفة خاصة حينما ندرس تعقد قواعد السلوك الاجتماعي وتنوعها في المجتمعات المعاصرة .

تعمل الآداب العامة على إدماج في المجموعة فإذا كانت الآداب العامة تمارس الضغط على الفرد من جهة لكي يتماشى مع أساليب مجتمعه أو طبقة الاجتماعية أو نوعه ذكراً أو أنثى ، فإن الفرد من جهة أخرى يكسب اندماجه مع أقرانه من هذا الطريق وبهذه الكيفية يحفظ الروابط الاجتماعية التي لا بد منها للمعيشة الهانئة(محمد ٢٠١٠ .٤٧٦) .

١-٤ مفهوم الضبط الاجتماعي :

الضبط لغة هو لزوم الشيء وضبطه ، وضبط الشيء حفظه بالحزم ، ورجل ضابط أي قوي وشديد ، وفي الاستخدام العربي الشائع يعني الضبط النظام إذا نسب إلى الربط و شيء مضبوط شيء محكم ودقيق (محمد : ٢٠١٠ م . ٥٠) .

لقد تعددت آراء العلماء حول مفهوم الضبط الاجتماعي وذلك لاختلاف وجهات نظرهم ومداخلهم إليه . فهو موضوع مشترك بين عدة علوم إلا أن العالم إدوارد روس أول عالم عالج موضوع الضبط الاجتماعي بطريقة منظمة متكاملة واستخدمه على أنه أداة أو وسيلة لضمان أن يكون سلوك الفرد متماثلاً مع مطالب الجماعة . ويرى روس أن القانون من أهم الأساليب الصريحة للضبط . وقد عرف ماكيفر وشارل بيج الضبط الاجتماعي بأنه الطريقة التي يتطابق بها النظام الاجتماعي كله ويحفظ هيكله ، ثم كيفية وقوعه بصفة عامة للموازنة في حالات التغيير . كما عرف بول لانديز الضبط الاجتماعي بأنه (سلسلة من العمليات الاجتماعية التي تجعل الفرد مسئولاً تجاه المجتمع ، وتقييم التنظيم الاجتماعي وتحفظه ، وتشكل الشخصية الإنسانية عن طريق الفرد ، وقد عرف تشارلز كولي الضبط الاجتماعي بأنه ضبط المجتمع لنفسه الذي يتم من خلال عملية التنظيم والخلق ، وليس بواسطة فرد أو أفراد منعزلين .

وقد أوضح أسعد زروق أن الضبط الاجتماعي هو تعبير عن تأثيرات الجماعة ومؤسساتها على سلوك أفرادها لحملهم على اعتناق التقاليد والقيم السائدة في مجتمعهم ، وهو محاولة منظمة للسيطرة على أفراد الجماعة في العلاقات وأنماط السلوك الاجتماعي (عامر : ٢٠٠٣م ، ٥١) .

وهذا التعريف يتفق مع طبيعة دراستنا عن المجتمعات القبلية والتي تسيطر عليها وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية ، وهذا ليس معناه عدم وجود وسائل رسمية بل أنه مع تطور المجتمعات توجد وسائل الضبط الرسمية إلا أن المجتمعات القبلية تفضل إقرار النظام في المجتمع واستقراره عن طريق القبيلة نفسها ونظمها الاجتماعية .

تدور آراء واتجاهات الرواد الأوائل حول مفهوم الضبط الاجتماعي وماهيته ، حول ثلاثة محاور أساسية ، وهي التعريفات الواقعية التي يغلب عليها الاهتمام بالضبط كما هو موجود في الواقع ومطابقاً للاتجاهات النظرية التي يغلب عليها طابع دراسة النظام الطبيعي دون التركيز على الهدف الذي يرمي إليه الضبط الاجتماعي أو المثل التي يعمل على تحقيقها ، وتعريفات يغلب عليها الطابع السيكولوجي واستخدام مصطلحات علم النفس وعلم النفس الاجتماعي ، والمجموعة الأخيرة هي التعريفات ذات الطابع المثالي والتي تهتم بالقيم كأهداف الضبط وتركز على أهمية الضبط في التوصل إلى نظام اجتماعي أفضل مما هو قائم .

ومن رواد النظام الطبيعي روس فقد عرف الضبط الاجتماعي في مقدمة كتابه الضبط الاجتماعي على أنه سيطرة اجتماعية مقصودة وهادفة ، وهو يرى أن الضبط الاجتماعي عبارة عن ضرورة اجتماعية ومثاليات أخلاقية ومثل وقيم اجتماعية ذات قوة وفاعلية في إحداث الاستقرار في المجتمعات (الخشاب ، ١٩٦٨م ، ٩٢٥) .

وذهب إلى أن الضبط يستند في أساسه على فكرة القانون الطبيعي الذي يرتكز على الطبيعة البشرية التي يرى أنه أنها طبيعة اجتماعية ، كما أن النظام الاجتماعي ليس فطرياً بل مكتسب ويعتمد على الضبط ، ويرى أن المجتمع في حركة تطور وتقدم دائم مما يؤدي إلى تجدد الضوابط الاجتماعية بصفة مستمرة لكي تلائم تلك التطورات التي تحدث في المجتمع .

أما سمنر اقتصر مفهوم الضبط الاجتماعي على ما تمارسه العادات الشعبية والأعراف من أثر على المجتمع ، إذ أنها تصبح منظمة للأجيال المتعاقبة وملزمة لها وبذلك تعمل على ضبط السلوك الفردي والاجتماعي إلى حد بعيد علاوة على ممارستها القهر على الفرد لكي يمتثل لها (حمد ، ١٩٩٧م ، ١١٠) .

يعبر دوركايم عن هذا المفهوم بأن أي عامل يتدخل في سلوك الإنسان يعتبر عاملاً ضابطاً وليس عاملاً ذاتياً أو جبرياً ، وعليه فإن الضبط الاجتماعي لا يتعلق بالفرد ذاته كما أنه ليس مفروضاً عليه من الخارج ، إنما هو جزء من الموقف العام الذي يتم فيه الفعل وبذا يصبح الضبط مرادفاً للارتباط العلي ، أي يكون علة لكل سلوك .

أما الضبط الاجتماعي من جهة النظر الماركسية خاصة متأصلة في المجتمع ، أو صفة مميزة له في أي مرحلة من مراحل تطوره ، وهو يتميز بطابع عام وشامل ينبع من طبيعة المجتمع ومن طبيعة العمل الاجتماعي الجمعي (باسيلوس ، ب.ت. ٢٧) .

١-٤-٢ أهمية الضبط الاجتماعي :

ترجع أهمية الضبط الاجتماعي إلى أنه من الموضوعات المهمة التي شغلت الكثير من العلماء وخاصة علماء الاجتماع الأمريكيين من أمثال سمنر وطولي وغيرهما ، إلى حد أن مفهوم الضبط الاجتماعي بدأ للبعض المفهوم الأساسي في علم الاجتماع ويمكن تلخيص أهمية الضبط الاجتماعي في النقاط التالية :

١. يحفظ للمجتمع كيانه ويحقق له الرقي والتقدم .
٢. يعمل على حث الأفراد على العمل والكسب الشريف لتحقيق حاجاتهم الضرورية وبالطرق المشروعة .
٣. الأساس الفعال للنظام الاجتماعي والعنصر الذي يهيئ ويخلق العناصر الضرورية اللازمة للاستقرار وتحقيق التماسك الاجتماعي والنظام الاجتماعي .

٤. يعمل على تطوير أشكال النظم الاجتماعية لتحقيق هدفها بصورة أفضل (عامر ، ٢٠٠٣م ، ٦٧)

١-٤-٣ أنواع الضبط الاجتماعي :

إن أنواع ووسائل الضبط الاجتماعي تختلف باختلاف المجتمعات وثقافتها وظروفها الاقتصادية والحضارية ، لذلك قسم كمبرل يونج الضبط الاجتماعي إلى نوعين هما :

١. الضبط الاجتماعي الإيجابي : وهو يعتمد على امتثال الفرد وإيجابيته من معايير وقيم اجتماعية .
 ٢. الضبط الاجتماعي السلبي : وهو يعتمد على العقاب أو التهديد بالعقاب وهي مفروضة ، والفرد والجماعة يمثلون لها لارتباطها بالجزاء والألم (القرشي . ٢٠١١م ، ٦٧)
- واتفق كثير من علماء الاجتماع على تقسيم الضبط الاجتماعي إلى نوعين :

١. الضوابط الاجتماعية الرسمية : وعرفها كلارك على أنها هي التي تعمل بواسطة الجهاز الحكومي ومن خلال القوانين واللوائح وأقسام الشرطة وبذلك أصبحت ممارسة الضبط الاجتماعي عن طريق منظمات متخصصة .

٢. الضوابط الاجتماعية غير الرسمية : وهي ضوابط تعمل بصورة مباشرة في المجتمع وتتم من خلالها ممارسة الضبط الاجتماعي ضمن المعايير المحددة في العادات والتقاليد والعرف والدين)

(محمد ، ٢٠١٠م ، ٥٠)

١-٤-٤ اتجاه الضبط الاجتماعي :

تتغير مكونات الضبط الاجتماعي مع تغيرات الزمان ، وكذلك مع اختلاف المجتمعات كما تتغير - أيضا - تبعاً لتغير مستويات القوانين والمستويات الأخلاقية السائدة في المجتمع بهدف تحقيق الرفاهية الاجتماعية والتوازن في البناء الاجتماعي ، ولذلك فثمة تنظيم دائم ومستمر لأدوات الضبط الاجتماعي في المجتمع حتى يرفع من قيمة تلك الأدوات . وتحاول كل من الأوامر الأخلاقية أو القوانين - التي

تعتبر ضمن أدوات الضبط - لتحقيق هذه الغاية . كما يعد صراع الأفراد بمثابة اختبار للقوانين وقدرتها في حكمهم عليها وامتثالهم لها ، وكذلك يلعب الشعور الجمعي دوره الكبير في إبراز أهمية القانون . ان الضبط الذي يعطي الحق بقيم اجتماعية معينة ، إنما يمثل كل أفعال المجتمع من ضغط وسيطرة وقهر ، وعلى الطرف النقيض فلا يشعر الأفراد بهذا الضبط لأنه مرن وليس جامد عن طريق إمكانية تغيير أدواته وفق الزمان والمكان - رغم كل هذه نجد أفراد المجتمع منقسمون من حيث الإيمان به والاعتقاد فيه ، إلى مجموعات ، يحبذ البعض ويثق فيه الآخرون أكثر من تقيهم بأنفسهم ، وهؤلاء يمثلون الغالبية ، إذ يكفل لهم الضبط الاجتماعي - من وجهة نظرهم - حقوقهم ويساعدهم على التمتع بحرياتهم (Edjer . 1959.20) .

المبحث الثاني : الاتجاهات النظرية المفسرة للضبط الاجتماعي :

هنالك العديد من النظريات المفسرة لعملية الضبط منها كلاسيكية وحديثة وسوف نتطرق لكل منهما على النحو التالي :

٢-١ : النظريات الكلاسيكية ومنها :

٢-١-١ نظرية الاتفاق القيمي :

لقد بدأت بوادر هذه النظرية منذ أن أشار إليها أوجست كونت وإلى حد ما اميل دوركايم ، فقد ذهب كونت إلى أن الانحلال الذي يوجد في المجتمع ينتج عن ضعف الاتفاق حول الأفكار والمبادئ الأساسية ، كما ذهب إلى أن الاتفاق يقل عن طريق نمو العمل الذي يؤدي إلى التمايز والصراع الطائفي .

تقرر هذه النظرية أن النظام القائم على وجود حد أدنى من الاتفاق حول بعض القيم ، ويشمل جوهر هذه النظرية في أن الأشخاص الذين يوافقون على ذات القيم يشكلون بينهم وحدة مشتركة في مقابل غيرهم (التميمي : ٢٠١٧م ، ١٤٠) .

ان هذه النظرية وإن كانت تقرر أن الاتفاق يعتبر شرطاً كافياً لخلق وتدعيم النظام الاجتماعي ولكنها فشلت في تفسير استمرار النظام ، فقد يكون هنالك اتفاق بين أعضاء المجتمع الحديث على الرغبة في مستويات معيشية أرقى ولكن هذا من شأنه أن يؤدي إلى إثارة صراع .

أما اذا قررت النظرية إلى وجود درجة معينة من الاتفاق على القيم المشتركة يعتبر شرط ضروري للنظام الاجتماعي فإنها تكون أكثر ملائمة . فالاتفاق على القيم أمر ضروري للاعتراف عليه بقوة القيم على أداء مهمتها في الضبط الاجتماعي إلا أنه من الصعوبة أن يطبق هذا الأمر على كافة أفراد أو مؤسسات المجتمع .

٢-١-٢ نظرية الضوابط التلقائية :

أهتم سمنر في كتابه عن الطرائق الشعبية في دراسة مسائل الضبط الاجتماعي وخاصة فيما يتعلق ببلورة وتقنين الأنماط التقليدية ، وهو يرى أن الطرائق الشعبية عبارة عن عادات المجتمع وأعرافه وهي تحكم بالضرورة السلوك الاجتماعي وبالتالي تصبح ضرورة لنجاح الأجيال المتعاقبة .

أما عن السنن الاجتماعية فهو يرى أنها تتضمن الحكم بوصول الخير الاجتماعي ويمارس عملية العهد على الفرد يلزمه بإتباعه ، وهو لا يرتبط بأي سلطة ومن ثم فإن الفكرة الأساسية عند سمنر تنصب على أنه الصفة الرئيسية للواقع الاجتماعي من علاقات الأفراد المتبادلة ، فإن العادات الشعبية تعمل على تنظيم السلوك وضبط التفاعل الاجتماعي وهي ليست من خلق الإرادة الإنسانية .

وللأعراف أهمية بالغة عند سمنر لأنها هي التي تخلق النظم والقوانين ، والنظام عبارة عن فكرة وبناء ، ويفرق سمنر بين النظم الاجتماعية العادية والنظم المقننة أي القوانين وهو يرى أنه من المستحيل أن نضع حداً فاصلاً بين الأعراف والقوانين ، وأن الفرق بينهما يكمن في صورة الجزاءات ذاتها حيث أن الجزاءات القانونية تعتبر أكثر عقلانية وتنظيماً من الجزاءات العرفية (عبد الرحمن : ٢٠٢١ ، ١٥) -

٢-٢ النظريات الحديثة :

من أهم النظريات الحديثة للضبط الاجتماعي والتي ساعدت على بلورة فكرة الضبط الاجتماعي والتي تأثرت بالنظريات التقليدية والكلاسيكية منها :

٢-٢-١ نظرية بناء العقل الاجتماعي (تالكوت بارسونز) :

بارسونز عالم أمريكي معاصر تأثر بدراسات هوبهوس ، وجنزبرج وفيرر وهندرسون وشارك فكر دوركايم وركز على توازن النظام ، وقد أهتم بفكرة التوازن في النسق الاجتماعي ، وذهب إلى أن الخاصية الأساسية والمميزة للنسق هي الأجزاء المكونة للنسق وتمثل هذا التساند في وجود علاقات محددة بين الأجزاء ، ويذهب إلى أن النسق الاجتماعي ينمو بنفس حالات التوازن وعدم التوازن ، فإذا ما طرأ عليه أي تغيير أو اضطرابات مفاجئة فإنه يعمل تدريجياً على التغلب عليه واستعادة توازنه ، ومعنى ذلك أن المجتمع قادر في كل الحالات على خلق مجموعة من الميكانيزمات التي تمكنه من الاحتفاظ بتوازنه (محمد : ٢٠١٠ ، ٣٣٦) .

ويعرف النسق الاجتماعي بأنه (عبارة عن فاعلين أو أكثر يمثل منها مركز أو مكانة متميزة ع الأخرى ويؤدي دوراً متميز ، فو عبارة عن نمط منظم من علاقات الأعضاء ، ويصف حقوقهم وواجباتهم تجاه بعضهم البعض وإطار من المعايير أو القيم المشتركة بالإضافة إلى أنماط مختلفة من الرموز والموضوعات الثقافية . ويحتوي النسق على ثلاثة عناصر هي (المعتقدات ، المشاعر ، القيم) .

ويميز بارسونز بين ثلاثة أنساق للضبط الاجتماعي هي : (نسق الشخصية ، النسق الاجتماعي ، النسق الثقافي) ، ويرى أن هناك عوامل خارجية تعمل على خلق عدم التوازن في النسق وعلى النسق أن يقوم بإجراء بعض التكيف الملائم عن طريق ميكانيزمات معينة وهي :

التطبع الاجتماعي (التنشئة الاجتماعية) : ويساعد ذلك على التأثير في نمط الشخصية .

الضبط الاجتماعي : وهو يعمل على ترشيد قيم النسق في الفرد وهو ميكانيزم لتكوين الدافعية نحو تحقيق توقعات الدور ، ويعتقد (بارسونز) أن تلك الدافعية نحو تحقيق التوقعات ، لا يمكن أن تكون فطرية بل أنها مكتسبة عن طريق التعلم ، أي أن الفرد لا يستطيع أن يقوم بدوره إلا بعد أن يتعلم ما يريده أولاً وهذا هو دور عملية التنشئة الاجتماعية ، ولا تكفي وحدها لتكون تلك الدافعية وتدعيمها ، هنا يأتي دور ميكانيزم الضبط الاجتماعي طالما أن التنشئة الاجتماعية غير قادرة على مواجهة جميع الاتجاهات الإنحرافية ، فالضبط الاجتماعي يواجه الدوافع التي تتحرف عن توقعات الدور .

تبادل الإشباع داخل النسق : حيث أن الفرد لا يستطيع وحده أن يشبع كل احتياجاته ولذلك فهو يدخل في علاقات متبادلة تسهم في تحقيق حالة التكامل والتوازن بين أجزاء النسق (محمد : ٢٠١٠ ، ٣٧) . فطبيعة الفعل الاجتماعي عند بارسونز أن كل الأفعال موجهة نحو تحقيق أهداف محددة وهناك ثلاث مظاهر لهذه العملية الدافعة وهي الجانب الإدراكي والجانب الانفعالي الوجداني والجانب التقويمي فكل فاعل يسعى لبلوغ هدف خاص ، كل هذه العناصر أو مظاهر الدافعية والتقويمية تصبح اجتماعية من خلال عمليات التفاعل الاجتماعي .

فالفرد في تفاعله الاجتماعي يهدف إلى تحقيق أكثر الرضي لرغباته ولا شك أن المجتمع لا يسمح له بتحقيق كل رغباته ومن هنا كان التعارض الذي يدفع الفرد إلى الاستمرار في محاولة تحقيق رغباته في أفضل صورة ويقدم المجتمع عدداً كبيراً من الإمكانيات والبدائل التي يختار الفرد منها ما يتفق مع رغباته وإمكانياته . ولا شك أن الفرد لا يستطيع تحقيق كل رغباته والحصول على كل شيء في حدود القيم والمعايير في المجتمع .

المبحث الثالث : مناقشة وتحليل نتائج البحث

٣-١ منهجية الدراسة :

٣-١-١ منهج البحث :

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من أجل الوصول إلى تحقيق أهدافه والتحقق من صحة فرضياته متبعاً الأسلوب الميداني في جمع المعلومات والمعطيات حول دور القيم والأعراف الاجتماعية في الضبط الاجتماعي بالريف الشمالي بمحلية المتمة ولاية نهر النيل .

٣-١-٢ مجتمع البحث وعينته:

اشتمل مجتمع البحث على الأفراد الموجودون بالريف الشمالي لمحلية المتمة ولاية نهر النيل السودان البالغ عددهم (٤٥٠٠٠) نسمة المكونة من (٢٧) قرية . وقد تم إرسال (٢٩٠) استبانة للقرى المختلفة بالريف الشمالي، تم تعبئتها و استبعاد (١٥) استبانة لعدم صلاحيتها . وتم اعتماد (٢٧٥) استبانة كعينة للبحث . وقد تم إدخال بياناتها في الحاسب الآلي من أجل التحليل الإحصائي على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS .

٤-١-٣ الصدق والثبات للأداة:

تمت معرفة الصدق الظاهري للأداة من خلال عرضها علي مجموعة من الخبراء والمختصين وإعادة صياغة وحذف بعض الفقرات ودمج بعضها بناءً علي توجيهاتهم وخروج الاستبيان في شكلها النهائي، كما يعرف الثبات علي أنه اتساق المقياس أي إذا تم إعادة توزيع الاستبيان علي عينة الدراسة تظل النتيجة ثابتة كما هي، كما تم قياس الصدق الداخلي من خلال مقياس ألفا كرونباخ الموضح بالجدول (١):

جدول (١): يوضح قياس الصدق والثبات من خلال مقياس ألفا كرونباخ

المعامل	القيمة	التفسير
الثبات	0.92	عبارات الاستبيان تمتاز بدرجة ثبات عالية
الصدق	٠,٩٥	عبارات الاستبيان تمتاز بدرجة صدق عالية

إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، ٢٠٢٢م

الجدول (١) يوضح أن قيمة معامل ألفا كرونباخ للثبات هي ٠.٩٢ وهي أكبر من ٠.٥ مما يعني أن عبارات الاستبيان تمتاز بدرجة ثبات عالية جداً، أي أن النتائج التي تم الحصول عليها تظل كما هي أو قريبة جداً إذا ما أعيد تطبيق الاستبيان على نفس أفراد العينة، كما نلاحظ أن قيمة معامل ألفا كرونباخ للصدق ٠.٩٥ وهي عبارة عن الجزر التربيعي لمعامل الثبات أيضاً هي أكبر من ٠.٥ مما يعني ان عبارات الاستبيان تمتاز بدرجة صدق عالية، أي أن عبارات الدراسة تقيس ما يفترض البحث قياسه بالفعل.

٣-١-٤ تحديد مستوي الموافقة:

تم تحديد مستوى الموافقة لإجابات المبحوثين بناءً علي قيمة الوسط الحسابي من خلال مقياس ليكارت الخماسي، وكذلك تحديد النسبة المئوية لمستوي الموافقة علي كل عبارة من عبارات محاور الدراسة بناءً علي قيمة الوسط الحسابي كما هو موضح بالجدول (١) والجدول (٢).

جدول (٢): يوضح مستوى الموافقة بناءً علي مقياس ليكارت الخماسي

قيمة الوسط الحسابي	مستوي الموافقة
١ - ١,٧٩	لا أوافق بشدة
١,٨ - ٢,٥٩	لا أوافق
٢,٦ - ٣,٣٩	غير متأكد
٣,٤ - ٤,١٩	أوافق
٤,٢ - ٥	أوافق بشدة

جدول (٣): يوضح النسبة المئوية لعبارات الدراسة بناءً علي قيمة الوسط الحسابي

النسبة المئوية	نسبة الموافقة
٨٠٪ - ١٠٠٪	عالية جداً
٦٥٪ - ٧٩٪	عالية
٥٠٪ - ٦٤٪	متوسطة
٣٥٪ - ٤٩٪	منخفضة
٢٠٪ - ٣٤٪	منخفضة جداً

٣-٢ عرض وتحليل النتائج

٣-٢-١ البيانات الأساسية:

٣-٢-٢ جدول رقم (٤) يوضح النوع

النسبة %	التكرار	النوع
68.7	189	ذكر
31.3	86	أنثى
١٠٠٪	275	المجموع

: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية ، ٢٠٢٢م.

من الجدول أعلاه يلاحظ بأن أكثر المبحوثين من عينة الدراسة ذكور بنسبة بلغت ٦٨.٧٪ من جملة عينة الدراسة ، وبلغت نسبة الإناث ٣١.٣٪ .

٣-٢-٣ جدول رقم (٥) يوضح العمر

النسبة %	التكرار	الفئات العمرية
1.1	3	أقل من 15 سنة
41.8	115	من 15 سنة وأقل من 30 سنة

30.9	85	30 سنة وأقل من 45 سنة
17.8	49	من 45 سنة وأقل من 60 سنة
8.4	23	من 60 سنة فأكثر
100%	275	المجموع

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، ٢٠٢٢ م.

من الجدول أعلاه يلاحظ بأن أكثر المبحوثين من أفراد العينة ينتمون إلى الفئة العمرية من ١٥ سنة وأقل من ٣٠ سنة بنسبة بلغت ٤١.٨٪، ويأتي في المرتبة الثانية الفئات العمرية من ٣٠ سنة وأقل من ٤٥ سنة بنسبة بلغت ٣٠.٩٪، ويأتي في المرتبة الثالثة الفئات العمرية من ٤٥ سنة وأقل من ٦٠ سنة ١٧.٨٪. ويأتي في المرتبة الرابعة الفئات العمرية من ٦٠ سنة فأكثر بنسبة بلغت ٨.٤٪، ويأتي في المرتبة الأخيرة الفئات العمرية أقل من ١٥ سنة بنسبة بلغت ١.١٪ من جملة عينة الدراسة، وعليه فإن الإجابات تم الحصول عليها من فئات عمرية مختلفة وهو مؤشر إيجابي يفيد الدراسة.

٣-٢-٤ جدول رقم (٦) يوضح المؤهل الأكاديمي

النسبة %	التكرار	المؤهل
5.5	15	لا أقرأ وأكتب
13.5	37	أساس / ابتدائي
26.2	72	ثانوي
49.1	135	جامعي
5.8	16	فوق الجامعي
100%	275	المجموع

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، ٢٠٢٢ م.

من الجدول أعلاه يلاحظ بأن أكثر المبحوثين من أفراد العينة من فئة الجامعيين بنسبة بلغت ٤٩.١٪ وهذا يدل على وعي مجتمع الدراسة بأهمية التعليم، ويأتي في المرتبة الثانية التعليم الثانوي بنسبة بلغت ٢٦.٢٪، ويأتي في المرتبة الثالثة تعليم الأساس بنسبة بلغت ١٣.٥٪، فيما بلغ نسبة الذين لديهم مؤهل فوق الجامعي ٥.٨٪، ويأتي في المرتبة الأخيرة نسبة الآمين بنسبة بلغت ٥.٥٪ من جملة عينة الدراسة

..

٣-٢-٥ جدول رقم (٧) الحالة الاجتماعية

النسبة %	التكرار	الحالة الاجتماعية
32.4	89	عازب
62.9	173	متزوج
.4	1	مطلق
4.4	12	أرمل
100%	275	المجموع

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، ٢٠٢٢ م.

من الجدول أعلاه يلاحظ بأن أكثر المبحوثين من أفراد العينة من فئة المتزوجين حيث بلغت نسبتهم ٦٢.٩ % ، ويأتي في المرتبة الثانية فئة العذاب بنسبة بلغت ٣٢.٤ % ، ويأتي في المرتبة الثالثة الأراامل بنسبة بلغت ٤.٤ % ، وتأتي في المرتبة الأخيرة نسبة المطلقين بنسبة بلغت ٠.٤ % من جملة عينة الدراسة .

٣-٢-٦ جدول رقم (٨) يوضح طبيعة المهنة

النسبة %	التكرار	طبيعة المهنة
6.2	17	تاجر
33.1	91	موظف
23.6	65	أعمال حرة
37.1	102	أخرى أذكرها
١٠٠%	١٢٧	المجموع

المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية ، ٢٠٢٢ م.

من الجدول أعلاه يلاحظ بأن أكثر المبحوثين من أفراد عينة الدراسة من فئة المهن الأخرى بنسبة بلغت ٣٧.١ % والتي تراوحت ما بين المزارعين والطلاب وربات المنازل ، فيما بلغ نسبة اللذين في وظيفة الموظفين بنسبة بلغت ٣٣.١ % ، بينما بلغ نسبة الأعمال الحرة ٢٣.٦ % ويأتي في المرتبة الأخيرة مهنة التاجر بنسبة بلغت ٦.٢ % جملة عينة الدراسة .

٣-٢-٧ جدول رقم (٩) يوضح نتائج إتجاه المحور الأول (دور القيم الاجتماعية):

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع		الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب العبارة
							العدد	النسبة المئوية			
							العدد	النسبة المئوية			
١	تلعب القيم الاجتماعية دوراً مهماً في الزام الأفراد باتباع السلوك القويم	19	23	25	126	82	275	3,8	١,١٤٩	موافق	٥
		6.9	8.4	9.1	45.8	29.8	100%				
٢	القيم الاجتماعية تعمل على تنظيم الحياة الاجتماعية	5	19	16	140	95	275	٤,١١	٠,٩١٥	موافق	١
		1.8	6.9	5.8	50.9	34.5	100%				
٣	تسهم القيم الاجتماعية في تحقيق الامن والاستقرار للمجتمع	16	12	29	135	83	275	٣,٩٤	١,٠٥١	موافق	٣
		5.8	4.4	10.5	49.1	30.2	100%				
٤	تكتسب القيم الاجتماعية الأفراد القدرة على ضبط النفس	19	11	26	152	67	275	٣,٨٦	١,٠٥١	موافق	٦
		6.9	4.0	9.5	55.3	24.4	100%				
٥	القيم الاجتماعية تعتبر من الضوابط الداخلية للإنسان	10	26	14	148	77	275	٣,٩٣	١,٠١٧	موافق	٤
		3.6	9.5	5.1	53.8	28.0	100%				
٦	القيم الاجتماعية تحمي الأفراد من الوقوع في الخطأ	7	29	31	149	59	275	٣,٨١	٠,٩٧٣	موافق	٧
		2.5	10.5	11.3	54.2	21.5	100%				
٧	القيم الاجتماعية من الأساليب المستخدمة في عملية الضبط الاجتماعي	4	10	27	161	73	275	٤,١٠	٠,٧٩٧	موافق	٢
		1.5	3.6	9.8	58.5	26.5	100%				
نتيجة المحور الكلية								٣,٩	موافق		

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، ٢٠٢٢م.

من الجدول (٩) نلاحظ ما يلي:

١. بلغت قيمة الوسط الحسابي (المُرَجح) للعبارة الأولى بالنسبة للمحور الأول هي (٣.٨) بانحراف معياري (١.١٤٩) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن القيم الاجتماعية تلعب دوراً مهماً في إلزام الأفراد باتباع السلوك القويم ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت ٤٥.٨٪ وترتيبها العبارة الخامسة من جملة عبارات المحور الأول.
٢. بلغت قيمة الوسط الحسابي (المُرَجح) للعبارة الثانية بالنسبة للمحور الأول هي (٤.١١) بانحراف معياري (٠.٩١٥) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن القيم الاجتماعية تعمل على تنظيم الحياة الاجتماعية ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت ٥٠.٩٪ وترتيبها العبارة الأولى من جملة عبارات المحور الأول .
٣. بلغت قيمة الوسط الحسابي (المُرَجح) للعبارة الثالثة بالنسبة للمحور الأول هي (٣.٩) بانحراف معياري (١.٠٥١) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن القيم الاجتماعية تسهم في تحقيق الامن والاستقرار للمجتمع ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت ٤٩.١٪ وترتيبها العبارة الثالثة من جملة عبارات المحور الأول .
٤. بلغت قيمة الوسط الحسابي (المُرَجح) للعبارة الرابعة بالنسبة للمحور الأول هي (٣.٨٦) بانحراف معياري (١.٠٥١) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن القيم الاجتماعية تكسب الأفراد القدرة على ضبط النفس ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت ٥٥.٣٪ وترتيبها العبارة السادسة من جملة عبارات المحور الأول .
٥. بلغت قيمة الوسط الحسابي (المُرَجح) للعبارة الخامسة بالنسبة للمحور الأول هي (٣.٩٣) بانحراف معياري (١.٠١٧) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن القيم الاجتماعية تعتبر من الضوابط الداخلية للإنسان ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت ٥٣.٨٪ وترتيبها العبارة الرابعة من جملة عبارات المحور الأول .

٦. بلغت قيمة الوسط الحسابي (المُرجح) للعبارة السادسة بالنسبة للمحور الأول هي (٣.٨١) بانحراف معياري (٠.٩٧٣) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن القيم الاجتماعية تحمي الأفراد من الوقوع في الخطأ ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت ٥٤.٢٪ وترتيبها العبارة السابعة من جملة عبارات المحور الأول .
٧. بلغت قيمة الوسط الحسابي (المُرجح) للعبارة السابعة بالنسبة للمحور الأول هي (٤.١٠) بانحراف معياري (٠.٧٩٧) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن القيم الاجتماعية من الأساليب المستخدمة في عملية الضبط الاجتماعي الخطأ ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت ٥٨.٥٪ وترتيبها العبارة الثانية من جملة عبارات المحور الأول
- يتضح من الجدول أعلاه بأن محور دور القيم في الضبط الاجتماعي حصل على متوسط نسبة موافقة ب ٣.٩ حسب مقياس ليكارت الخماسي.

٣-٢-٨ جدول رقم (١٠) يوضح نتائج اتجاه المحور الثاني (دور الأعراف الاجتماعية):

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	لا أو أقل بشدة	المجموع	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب العبارة	لا أو أقل بشدة		
											العدد	العدد	العدد
											%	%	%
١	يفضل المجتمع الاحتكام للعرف السائد في تسوية أي نزاع أو خلاف	20	25	35	156	275	3,6	1,06	موافق	٥	39		
		7.3	9.1	12.7	56.7	14.2	%100						
٢	لا يزال العرف قوي ومسيطر على الأفراد في علاقاتهم وتعاملاتهم	8	41	27	157	275	3,71	1,00	موافق	٤	42		
		2.9	14.9	9.8	57.1	15.3	%100						
٣	تفاعل المجتمع مع مؤسسات الضبط الرسمي لا يزال ضعيفاً	12	28	28	143	275	3,73	1,03	موافق	٣	56		
		4.4	10.2	13.1	52.0	20.4	%100						
٤	لا يزال أبناء الجيل الحالي مهتمين بالحكمة المتراكمة من الجيل السابق	16	43	40	141	275	3,5	1,08	موافق	٦	35		
		5.8	15.6	14.5	51.3	12.7	%100						
٥	لا يزال المجتمع محافظاً على عاداته وتقاليده	11	43	16	133	275	3,77	1,121	موافق	٢	72		
		4.0	15.6	5.8	48.4	26.2	%100						
٦	الاعراف السائدة من الاساليب المستخدمة في عملية الضبط الاجتماعي	16	17	15	184	275	3,8	0,972	موافق	١	43		
		5.8	6.2	5.5	66.9	15.6	%100						
						٣,٧		موافق	نتيجة المحور الكلية				

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، ٢٠٢٢ م.

من الجدول (١٠) نلاحظ ما يلي:

١. بلغت قيمة الوسط الحسابي (المُرجح) للعبارة الأولى بالنسبة للمحور الثاني هي (٣.٦) بانحراف معياري (١.٠٦) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن المجتمع يفضل الاحتكام للعرف السائد في تسوية أي نزاع أو خلاف ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت ٥٦.٧٪ وترتيبها العبارة الخامسة من جملة عبارات المحور الثاني.
 ٢. بلغت قيمة الوسط الحسابي (المُرجح) للعبارة الثانية بالنسبة للمحور الثاني هي (٣.٧١) بانحراف معياري (١.٠٠) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن العرف لا يزال قوي ومسيطر على الأفراد في علاقاتهم وتعاملاتهم ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت ٥٧.١٪ وترتيبها العبارة الرابعة من جملة عبارات المحور الثاني .
 ٣. بلغت قيمة الوسط الحسابي (المُرجح) للعبارة الثالثة بالنسبة للمحور الثاني هي (٣.٧٣) بانحراف معياري (١.٠٣) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن تفاعل المجتمع مع مؤسسات الضبط الرسمي لا يزال ضعيفاً ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت ٥٢٪ وترتيبها العبارة الثالثة من جملة عبارات المحور الثاني .
 ٤. بلغت قيمة الوسط الحسابي (المُرجح) للعبارة الرابعة بالنسبة للمحور الثاني هي (٣.٥) بانحراف معياري (١.٠٨) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن أبناء الجيل الحالي مهتمين بالحكمة المتراكمة من الجيل السابق ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت ٥١.٣٪ وترتيبها العبارة السادسة من جملة عبارات المحور الثاني .
 ٥. بلغت قيمة الوسط الحسابي (المُرجح) للعبارة الخامسة بالنسبة للمحور الثاني هي (٣.٧٧) بانحراف معياري (١.١٢١) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن مجتمعهم محافظاً على عاداته وتقاليده ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت ٤٨.٤٪ وترتيبها العبارة الثانية من جملة عبارات المحور الثاني .
 ٦. بلغت قيمة الوسط الحسابي (المُرجح) للعبارة السادسة بالنسبة للمحور الثاني هي (٣.٨) بانحراف معياري (٠.٩٧٢) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن الأعراف السائدة من الأساليب المستخدمة في عملية الضبط الاجتماعي ، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت ٦٦.٩٪ وترتيبها العبارة الأولى من جملة عبارات المحور الثاني .
- يتضح من الجدول أعلاه بأن محور الأعراف حصل على متوسط نسبة موافقة بـ ٣.٧ حسب مقياس ليكارت الخماسي.

٣-٢-٩ جدول رقم (١١) يوضح نتائج إتجاه المحور الثالث (المعوقات):

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع		المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب العبارة
							العدد	النسبة %				
							العدد	النسبة %				
١	التفكك الأسري يحد من ترسيخ القيم والأعراف	12	17	30	104	112	275	4.4	٤,٠٤	موافق	٥	
		6.2	6.2	10.9	37.8	40.7	100%					
٢	التربية المتردية تحد من ترسيخ القيم والأعراف	4	23	17	112	119	275	1.5	٤,١٦٠	موافق بشدة	٣	
		1.5	8.4	6.2	40.7	43.3	100%					
٣	عدم تعويد الشباب على الحلال والحرام يحد من ترسيخ القيم والأعراف	15	15	21	118	106	275	5.5	٤,٠٣	موافق	٦	
		5.5	5.5	7.6	42.9	38.5	100%					
٤	انتقال ثقافات المجتمعات الغربية عبر القنوات الفضائية يحد من تأصيل القيم والأعراف في نفوس الأفراد	8	18	15	106	128	275	2.9	٤,١٩	موافق بشدة	١	
		2.9	6.5	5.5	38.5	46.5	100%					
٥	عدم وجود ضوابط للبرامج التي تبث عبر القنوات	8	9	16	141	101	275		٤,١٥	موافق	٤	

	بشدة			٪١٠٠	36.7	51.3	5.8	3.3	2.9	الفضائية تحد من ترسيخ القيم والأعراف
٢	موافق بشدة	1.301	٤,١٦٧	٢٧٥	94	150	18	9	4	٦ الانفتاح على العالم الخارجي قلل من قيمة الأعراف والقيم كوسائل ضبط اجتماعي
				٪١٠٠	34.2	54.5	6.5	3.3	1.5	
موافق بشدة			٤,٢	نتيجة المحور الكلية						

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، ٢٠٢٢م.

من الجدول (١١) نلاحظ ما يلي:

١. بلغت قيمة الوسط الحسابي (المُرجح) للعبارة الأولى بالنسبة للمحور الثالث هي (٤.٠٤) بانحراف معياري (١.٠٧٦) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن التفكك الأسري يحد من ترسيخ القيم والأعراف، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت ٤٠.٧٪ وترتيبها العبارة الخامسة من جملة عبارات المحور الثالث.
٢. بلغت قيمة الوسط الحسابي (المُرجح) للعبارة الثانية بالنسبة للمحور الثالث هي (٤.١٦) بانحراف معياري (٠.٩٦٨) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن التربية المتردية تحد من ترسيخ القيم والأعراف، كما نجد أن نسبة الموافقة بشدة على هذه العبارة بلغت ٤٣.٣٪ وترتيبها العبارة الثالثة من جملة عبارات المحور الثالث.
٣. بلغت قيمة الوسط الحسابي (المُرجح) للعبارة الثالثة بالنسبة للمحور الثالث هي (٤.٠٣) بانحراف معياري (١.٠٨٣) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن عدم تعويد الشباب على الحلال والحرام يحد من ترسيخ القيم والأعراف، كما نجد أن نسبة الموافقة على هذه العبارة بلغت ٤٢.٩٪ وترتيبها العبارة السادسة من جملة عبارات المحور الثالث.
٤. بلغت قيمة الوسط الحسابي (المُرجح) للعبارة الرابعة بالنسبة للمحور الثالث هي (٤.١٩) بانحراف معياري (١.٠٠٥) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن انتقال ثقافات المجتمعات الغربية عبر القنوات الفضائية يحد من تأصيل القيم والأعراف في نفوس الأفراد، كما نجد أن نسبة الموافقة بشدة على هذه العبارة بلغت ٤٦.٥٪ وترتيبها العبارة الأولى من جملة عبارات المحور الثالث.

٥. بلغت قيمة الوسط الحسابي (المُرجح) للعبارة الخامسة بالنسبة للمحور الثالث هي (٤.١٥) بانحراف معياري (٠.٨٩٢) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن عدم وجود ضوابط للبرامج التي تبث عبر القنوات الفضائية تحد من ترسيخ القيم والأعراف كما نجد أن نسبة عدم الموافقة على هذه العبارة بلغت ٥١.٣% وترتيبها العبارة الرابعة من جملة عبارات المحور الثالث .
٦. بلغت قيمة الوسط الحسابي (المُرجح) للعبارة السادسة بالنسبة للمحور الثالث هي (٤.١٦) بانحراف معياري (١.٣٠١) وبناء على مقياس ليكارت الخماسي فإن أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن الانفتاح على العالم الخارجي قلل من قيمة الأعراف والقيم كوسائل ضبط اجتماعي ، كما نجد أن نسبة عدم الموافقة على هذه العبارة بلغت 29.1% وترتيبها العبارة الثانية من جملة عبارات المحور الثالث .
- يتضح من الجدول أعلاه بأن محور تربية الأبناء حصل على متوسط نسبة موافقة بشدة ب ٤.٢ حسب مقياس ليكارت الخماسي.

٣-٣ اختبار فرضيات الدراسة

تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات .

٣-٣-١ جدول رقم (١٢) الفرضية الأولى: يتمسك المجتمع المحلي بالقيم الإيجابية أثناء تفاعلهم وعلاقتهم ومعاملاتهم ؟

الرقم	العبرة	قيمة كاي ^٢ المحسوبة	درجات الحرية	القيمة الجدولية	القيمة المعنوية	لصالح
١	تلعب القيم الاجتماعية دوراً مهماً في إلزام الأفراد باتباع السلوك القويم	163.455	٤	٩,٤٨٨	0.000	الموافقين
٢	القيم الاجتماعية تعمل على تنظيم الحياة الاجتماعية	257.127	٤	٩,٤٨٨	0.000	الموافقين
٣	تسهم القيم الاجتماعية في تحقيق الأمن والاستقرار للمجتمع	204.182	٤	٩,٤٨٨	0.000	الموافقين
٤	تكتسب القيم الاجتماعية الأفراد القدرة على ضبط النفس	247.745	٤	٩,٤٨٨	0.000	الموافقين
٥	القيم الاجتماعية تعتبر من الضوابط الداخلية للإنسان	248.727	٤	٩,٤٨٨	0.000	الموافقين
٦	القيم الاجتماعية تحمي الأفراد من الوقوع في الخطأ	225.600	٤	٩,٤٨٨	0.000	الموافقين
٧	القيم الاجتماعية من الأساليب المستخدمة في عملية الضبط الاجتماعي	308.545	٤	٩,٤٨٨	0.000	الموافقين

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، ٢٠٢٢م.

يتضح من الجدول أعلاه أن كل قيم مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية أعلاه أكبر من القيم الجدولية عند درجات الحرية ومستوى معنوية أقل من ٠.٠٥ ، عليه فإن ذلك يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقة ، وتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل (يتمسك المجتمع المحلي بالقيم الإيجابية أثناء تفاعلهم وعلاقتهم ومعاملاتهم)

٣-٣-٢ جدول رقم (١٣) الفرضية الثانية: يفضل المجتمع المحلي الاحتكام للعرف السائد في تسوية النزاعات والخلافات فيما بينهم ؟

الرقم	العبرة	قيمة كاي ^٢ المحسوبة	درجات الحرية	القيمة الجدولية	القيمة المعنوية	لصالح
١	يفضل المجتمع الاحتكام للعرف السائد في تسوية أي نزاع أو خلاف	236.036	٤	٩,٤٨٨	٠,٠٠٠	الموافقين
٢	لا يزال العرف قوي ومسيطر على الأفراد في علاقاتهم وتعاملاتهم	250.218	٤	٩,٤٨٨	0.000	الموافقين
٣	تفاعل المجتمع مع مؤسسات الضبط الرسمي لا يزال ضعيفاً	194.255	٤	٩,٤٨٨	0.000	الموافقين
٤	لا يزال أبناء الجيل الحالي مهتمين بالحكمة المتراكمة من الجيل السابق	176.109	٤	٩,٤٨٨	0.000	الموافقين
٥	لا يزال المجتمع محافظاً على عاداته وتقاليده	181.345	٤	٩,٤٨٨	0.000	الموافقين
٦	الأعراف السائدة من الأساليب المستخدمة في عملية الضبط الاجتماعي	388.182	٤	٩,٤٨٨	0.000	الموافقين

المصدر: إعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية ، ٢٠٢٢ م.

يتضح من الجدول أعلاه أن كل قيم مربع كأي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية أعلاه أكبر من القيم الجدولية عند درجات الحرية ومستوى معنوية أقل من ٠.٠٥ ، عليه فإن ذلك يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقة ، وتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل (يفضل المجتمع المحلي الاحتكام للعرف السائد في تسوية النزاعات والخلافات فيما بينهم)

٣-٣-٣ جدول رقم (١٤) الفرضية الثالثة: هنالك معوقات تحد من فاعلية القيم والاعراف في عملية الضبط الاجتماعي؟

الرقم	العبارة	قيمة كاي ^٢ المحسوبة	درجات الحرية	القيمة الجدولية	القيمة المعنوية	لصالح
١	التفكك الأسري يحد من ترسيخ القيم والأعراف	173.964	٤	٩,٤٨٨	0.0٠٠	غير الموافقين
٢	التربية المتردية تحد من ترسيخ القيم والأعراف	225.709	٤	٩,٤٨٨	0.000	غير الموافقين
٣	عدم تعويد الشباب على الحلال والحرام يحد من ترسيخ القيم والأعراف	198.655	٤	٩,٤٨٨	0.000	غير الموافقين
٤	انتقال ثقافات المجتمعات الغربية عبر القنوات الفضائية يحد من تأصيل القيم والأعراف في نفوس الأفراد	238.327	٤	٩,٤٨٨	0.000	الموافقين
٥	عدم وجود ضوابط للبرامج التي تبث عبر القنوات الفضائية تحد من ترسيخ القيم والأعراف	279.236	٤	٩,٤٨٨	0.000	غير الموافقين
٦	الانفتاح على العالم الخارجي قلل من قيمة الأعراف والقيم كوسائل ضبط اجتماعي	302.400	٤	٩,٤٨٨	0.000	غير الموافقين

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، ٢٠٢٢م.

يتضح من الجدول أعلاه أن كل قيم مربع كأي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية أعلاه أكبر من القيم الجدولية عند درجات الحرية ومستوى معنوية أقل من ٠.٠٠٥، عليه فإن ذلك يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقة، وتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل (هنالك معوقات تحد من فاعلية القيم والأعراف في عملية الضبط الاجتماعي)

المبحث الرابع.الخاتمة

٤-١ النتائج

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج ومن أهمها :

- * مستوى وعي مجتمع الدراسة بأهمية القيم كان عالياً .
- * المجتمع المحلي بالريف الشمالي لا يزال محافظاً على عاداته وتقاليده..
- * الروابط الأسرية والقرابية والمجتمعية بين أفراد المجتمع قوية وراسخة في إطار المجتمع بالريف الشمالي.
- * يتمسك أبناء المجتمع المحلي بالقيم الايجابية الأصيلة أثناء تفاعلهم أو في علاقاتهم ومعاملاتهم.
- * يتمسك أبناء المجتمع المحلي بالقيم الايجابية الأصيلة أثناء تفاعلهم أو في علاقاتهم ومعاملاتهم.
- * يفضل أبناء المجتمع بالريف الشمالي الاحتكام للعرف السائد في تسوية وحل أي نزاع أو خلاف فيما بينهم.
- * لازال العرف السائد قوي ومسيطر على أفراد المجتمع في علاقاتهم وتعاملاتهم مع بعضهم البعض.
- * فان تفاعل أفراد المجتمع بالريف الشمالي مع مؤسسات الضبط الرسمي لا يزال ضعيفاً .
- * لا يزال أبناء الجيل الحالي في الريف الشمالي مهتمين بالحكمة المتراكمة من الجيل السابق.
- *التفكك الأسري يحد من ترسيخ القيم والأعراف الاجتماعية .
- *الانفتاح على العالم الخارجي قلل من قيمة الأعراف والقيم الاجتماعية كوسائل للضبط الاجتماعي .

٤-٢ التوصيات

- في ضوء نتائج الدراسة الميدانية التي تم التوصل إليها في إطار دراسة وتشخيص مشكلة البحث يمكن أن نضع التوصيات والمقترحات التالية:
- * ضرورة المحافظة على العادات الأصيلة للمجتمع بالريف الشمالي وإنشاء مراكز متخصصة بجمع وتدوين التراث الثقافي والمحافظة عليه.
 - * لابد من الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية السليمة والتمسك بالقيم الأخلاقية الأصيلة.
 - * ضرورة ترسيخ دور الجماعات المرجعية (الأسرة، الأقارب) في عملية الضبط الاجتماعي للمحافظة على استقرار المجتمع وكيانه المتجانس.
 - * لابد من تدعيم وترسيخ الصفات الايجابية المميزة للمجتمع الريفي والمتمثلة في التعاون والتأزر والاعتدال والتسامح والاستفادة من هذه السمات في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

- * ضرورة تشجيع الباحثين على القيام بإجراء الدراسات الميدانية والعملية المتخصصة للتعرف على طبيعة القيم والأعراف والعادات السائدة وتأثيرها في مختلف جوانب الحياة .
- * ضرورة تعميق القيم الايجابية الأصيلة ومحاربة القيم السلبية بإتباع الأساليب المناسبة لصيانة المجتمع من مخاطر الجريمة والسلوك الانحرافي مستقبلاً.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: الكتب

١. أبو طالب ، صوفي : ب .ت ، تاريخ النظم القانونية الاجتماعية ، دار النهضة العربية .
٢. أبو النور ، محمد عبد التواب وآخرون : ١٤٣٤هـ ، علم النفس الاجتماعي ، دار الزهراء للنشر والتوزيع
٣. بيومي ، محمد أحمد ومهدي ، محمد محمود : ٢٠٠٦م ، دراسات في التشريعات الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية .
٤. دياب ، فوزية : ١٩٦٦م ، القيم والعادات الاجتماعية . دار الكتاب العربي للطباعة والنشر . القاهرة .
٥. الأخرس ، محمد صفوت : ١٩٩٧م . نموذج لإستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية ، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية . الرياض .
٦. دسوقي ، كمال : ٢٠٠٠م . علم الاجتماع ودراسة المجتمع . مكتبة الأنجلو المصرية . القاهرة .
٧. هلال ، عبد الفتاح السعيد : ٢٠٠١م . المبادئ الأخلاقية في التربية . الدار المصرية للتأليف والترجمة . مصر .
٨. الحمادي ، عبد العزيز أحمد عبد الله : ١٩٩٥م . التباين القيمي بين الآباء والأبناء . جامعة الملك سعود . الرياض .
٩. حمد ، ابراهيم حمد محمد . ١٩٩٧م . علم الاجتماع العائلي ، جامعة الأزهر ، القاهرة
١٠. محمد ، عبد السلام ابراهيم . ٢٠١٠م . الضبط الاجتماعي في المجتمعات القبلية - دراسة سيسوانثربولوجية على قبائل الكنوز البشارية - عبادة البحر الأحمر ، الدار العالمية للنشر والتوزيع ، الجيزة .

١١. سفیان ، نبیل صالح ب .ت ، التغير القيمي لدي طلبة علم النفس في جامعة تعز .
 ١٢. عارف ، محمد ، ١٩٨١م ، الجريمة في المجتمع ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة .
 ١٣. عامر ، مصباح ، ٢٠٠٣م ، التنشئة والسلوك الإنحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية ، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر .
 ١٤. عمر ، معن خليل ، البناء الاجتماعي (أنساقه ونظمه) . دار الشروق ، عمان
 ١٥. القرشي ، غني ناصر حسين ، ٢٠١١م ، الضبط الاجتماعي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان .
 ١٦. التابعي ، كمال . ١٩٩٠م ، الاتجاهات المعاصرة في دراسة في دراسة القيم والتنمية الاجتماعية ، دار المعارف ، القاهرة .
 ١٧. التميمي ، خليفة إبراهيم عودة . ٢٠١٧م ، الضبط الاجتماعي بين العرف والقانون ، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية .
 ١٨. الخشاب ، أحمد ، ١٩٦٨م ، الضبط الاجتماعي أسسه وتطبيقاته النظرية ، مكتبة القاهرة . ط ٢ .
 ١٩. الخشاب ، مصطفى ، ١٩٨١م ، علم الاجتماع ومدارسه ، الكتاب الثاني ، مكتبة الانجلو المصرية
 ٢٠. الخطيب ، سلوى عبد الحميد ، ٢٠٠٢م ، نظرة في علم الاجتماع المعاصر ، مطبعة النيل ، جامعة الملك سعود ، كلية الآداب ، الرياض ، السعودية .
 ٢١. الغربي ، صلاح أحمد ، دور التنشئة الاجتماعية في الحد من السلوك الإجرامي ، دار غيداء للنشر والتوزيع .
- ثانياً : الرسائل الجامعية
١. ربيع ، ماجدة علي صالح ، ١٩٩٠م ، الدور السياسي للأزهر من عام ١٩٥٢م - ١٩٨١م ، رسالة دكتوراه منشورة ، جامعة القاهرة
- ثالثاً : الأوراق العلمية
١. نهران ، عائشة فتحي عبد العزيز أحمد ، نوفمبر ٢٠١٧م ، دور المؤسسات التربوية في عملية الضبط الاجتماعي ، ورقة منشورة في مجلة تطوير الأداء الجامعي .
- رابعاً : المراجع الأجنبية
- 1.Edier . F . borgatta & henry J -Meyer ; social control and the Foundation of society pioneer contribution of E .AROSS to the study of society boston, 1959 .

خامساً : الشبكة العنكبوتية

١. المحامي ، صديق ، خصائص العرف ، ١٦ . ٤ . ٢٠٢٢م <http://arabl原因.com>